



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
للأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة

# لجنة مشكلات السلع

الدورة الرابعة والسبعون

10-12 مارس/آذار 2021

برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في أسواق السلع وتجارها  
ضمن الإطار الاستراتيجي الراهن

## الموجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن إنجازات المنظمة في مجال أسواق السلع وتجارها في فترة الإبلاغ 2018-2020، وتستعرض الاتجاهات والتطورات الرئيسية التي ستؤثر على عمل المنظمة وأنشطتها في الأسواق والتجارة، وتحدد المجالات ذات الأولوية لعمل المنظمة في هذه المجالات ضمن الإطار الاستراتيجي الجديد وبموجب الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025.

## الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى:

- ◀ الأخذ علمًا بالإنجازات التي تحققت في عمل المنظمة في أسواق السلع وتجارها، بما في ذلك في سياق أهداف التنمية المستدامة.
- ◀ واستعراض الاتجاهات العالمية والتطورات التي تبين أنها تؤثر على عمل المنظمة في أسواق السلع وتجارها وتقديم المشورة بشأنها.
- ◀ وتقديم توجيهات حول الأولويات الرئيسية لعمل المنظمة في أسواق السلع وتجارها لتوجيه العمل المستقبلي ضمن الإطار الاستراتيجي الجديد وبموجب الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة لجنة مشكلات السلع

شعبة الأسواق والتجارة

البريد الإلكتروني: [FAO-CCP@fao.org](mailto:FAO-CCP@fao.org)

## أولاً - المقدمة

1- وافق مؤتمر المنظمة في دورته الحادية والأربعين التي انعقدت في يونيو/حزيران 2019 على الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وعلى برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021<sup>1</sup> وتحدد الخطة المتوسطة الأجل الأهداف والنواتج الاستراتيجية التي ينبغي أن تحققها الدول الأعضاء ويحققها المجتمع الدولي بدعم من المنظمة وفقاً للإطار الاستراتيجي. وقد تُمن المؤتمر المواءمة الوثيقة بين الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وبين خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وسلط الضوء على أهمية مساهمات المنظمة في إنجاح تنفيذها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- وتقوم المنظمة حالياً بوضع الإطار الاستراتيجي الجديد للفترة 2022-2031 والإستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025، في ظلّ التطورات العالمية والاتجاهات الإقليمية والعالمية والتحديات والفرص الرئيسية في المجالات الواقعة ضمن نطاق ولاية المنظمة. ويسترشد إعداد الإطار الاستراتيجي الجديد بتصميم المنظمة على دعم تحقيق خطة عام 2030 والأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء عن طريق عدم ترك أحد خلف الركب عبر نظم زراعية وغذائية مستدامة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود تقوم على تطلعات المنظمة الأربعة، ألا وهي إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل. ولتحقيق ذلك، ستستخدم المنظمة في التدخّلات البرمجية كافة أربعة "عوامل مسرّعة" مشتركة بين القضايا والقطاعات وهي التكنولوجيا والابتكار والبيانات والمكتملات (الحوكمة ورأس المال البشري والمؤسسات).

3- ويضع الإطار الاستراتيجي الجديد خطة عام 2030 في صميمه ويستخدم أهداف التنمية المستدامة الرئيسية ومقاصدها ومؤشراتها لتعزيز التركيز وتحقيق نتائج وتبع التقدم. وتغطي مساهمات المنظمة أهداف التنمية المستدامة كافة وتسترشد بالهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 10 (الحّد من عدم المساواة).

4- وتمثّل التوجيهات التي توفرها لجان المنظمة الفنية مدخلات هامة في تطوير الإطار الاستراتيجي الجديد ووضع الصيغة النهائية له. وفي هذا السياق، يرجى من اللجنة تقديم مدخلات وتوجيهات من ضمن مجالات اختصاصها الفني، بهدف توجيه العمل المستقبلي وفي سياق تطوير الإطار الاستراتيجي الجديد الذي سيعرض على مؤتمر المنظمة في دورته الثانية والأربعين في عام 2021 بغرض اعتماده.

5- وتقدم هذه الوثيقة بدايةً لمحة عامة عن إنجازات المنظمة في أسواق السلع وتجارّتها خلال فترة الإبلاغ، مع الأخذ بالاعتبار أيضاً الطلبات الواردة من الأجهزة الدستورية ومن فرادى الأعضاء. ويوجز التقرير من ثمّ الاتجاهات والتطورات العالمية الرئيسية التي ستؤثر على عمل المنظمة المستقبلي في أسواق السلع وتجارّتها. ويعرض القسم الأخير المجالات ذات الأولوية لعمل المنظمة في هذه المجالات بموجب الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وما بعدها.

## ثانياً - الإنجازات في عمل المنظمة في أسواق السلع وتجارّتها في الفترة 2018-2020

### ألف - رصد وتقييم سوق السلع والأمن الغذائي

6- واصلت المنظمة، من خلال تقديمها سنوياً أكثر من مائة تقرير تتناول أهم السلع الغذائية والزراعية، تزويد الحكومات والجهات الفاعلة الدولية والوطنية ببيانات ومعلومات تتوفر في الوقت المناسب وموضوعية دعماً لعمليات صنع

<sup>1</sup> الوثيقة C 2019/3

القرارات المستنيرة وتصميم السياسات والاستراتيجيات المناسبة. وقد كثفت المنظمة عملها في مجالي الرصد والتحليل من خلال إصدار التقارير ونشرها بانتظام في شكل سلع عامة عالمية عن التطورات السياساتية الوطنية والتدابير الصناعية التي تؤثر على مجموعة المحاصيل الزيتية وعلى الفواكه الاستوائية وغيرها من السلع غير الغذائية.

7- وقامت المنظمة، بوصفها الجهة المضيفة لنظام معلومات الأسواق الزراعية بالاشتراك مع منظمات دولية أخرى، بدفع وتوسيع مساهمتها في تعزيز الشفافية في أسواق السلع العالمية عبر تقديم معلومات حديثة في الوقت المناسب عن ظروف المحاصيل والأوضاع العالمية للعرض والطلب وحركة الأسعار والتطورات على مستوى السياسات. وخلال فترة الإبلاغ، واصل نظام معلومات الأسواق الزراعية رصد التطورات في أسواق الأغذية العالمية عن كثب والتعاون مع البلدان المنتجة والمستهلكة الرئيسية لضمان شفافية أسواق الأغذية وتعزيز تنسيق الاستجابات.

8- وواصلت المنظمة الإبلاغ عن التطورات التي تؤثر على الأمن الغذائي في البلدان النامية، ولا سيما بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وذلك من خلال نشر التقرير الفصلي عن توقعات المحاصيل وحالة الأغذية الذي يتضمن قائمة بالبلدان التي تحتاج إلى مساعدة خارجية للحصول على الغذاء. كذلك نشر النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة بانتظام معلومات محدثة وإنذارات خاصة عن حالة الأمن الغذائي في البلدان التي تواجه صعوبات خاصة في توفير الإمدادات. وجرى إيفاد عدد من بعثات تقييم المحاصيل والأمن الغذائي خلال فترة الإبلاغ. وقد جرى تحسين نظام مؤشر الإجهاد في الزراعة الذي طوّرتَه المنظمة للكشف عن مناطق زراعة المحاصيل التي تعاني الجفاف، وهو بات يتضمن الآن مؤشرين جديدين عن شدة الجفاف وتواتره. وخلال فترة السنتين، نُقِّدَ نظام مؤشر الإجهاد في الزراعة في عدة بلدان واستُخدم في إرشاد إجراءات مبكرة للتخفيف من وقع الجفاف وتوجيه الاستثمارات العامة وتصميم خطط التأمين على المحاصيل.

9- وجرى تعزيز أداة رصد وتحليل أسعار الأغذية التي وضعتها المنظمة من خلال توسيع نطاق تغطية الأسعار المحلية. وتواصلت الأنشطة ذات الصلة مع التركيز على التحسينات الفنية لتيسير تبني نسخة الأداة القائمة بذاتها على الصعيد القطري وما يصاحب ذلك من تنمية القدرات لتعزيز رصد أسعار الأغذية لأغراض صنع القرار، بما في ذلك احتساب مؤشر مفارقات أسعار الأغذية، وهو من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (هدف التنمية المستدامة 2-ج-1).

10- ومن خلال أنشطة التواصل التي تضطلع بها، عززت المنظمة تعاونها الفني مع مبادرة الرصد الجغرافي العالمي للزراعة، وهي منصة تقوم بإنتاج ونشر المعلومات في الوقت المناسب استناداً إلى بيانات ملاحظة الأرض من الفضاء لرصد إنتاج المحاصيل على الصعيد القطري. وقدمت المنظمة أيضاً مساهمات إضافية إلى مجموعة العمل المعنية بالزراعة والأمن الغذائي التابعة لبرنامج الحزام الرقمي والطريق العلمي في الصين (DBAR-Agri)، كما إلى لجنة المعونة الغذائية.

11- وفي عام 2018، صدر مطبوع جديد بعنوان *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية*. وهذا التقرير هو ثمرة تقييم مشترك قائم على توافق الآراء لحالات انعدام الأمن الغذائي الحادة في أنحاء العالم أجرته 16 منظمة شريكة. وقد سجّل التقرير أعلى عدد في العالم لمن يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد، إذ كشف أنه في عام 2019، كان حوالي 135 مليون شخص في 55 بلداً ومنطقة بحاجة ملحة إلى أغذية وسبل عيش ومساعدة غذائية بسبب النزاعات والأحداث المناخية القسوى والصدمات الاقتصادية. وسلط التقرير الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على صعيد المعونة الإنسانية

والإنمائية المتزامنة، تتوافق مع جهود بناء السلام، للتصدي بفعالية لأزمات الغذاء المعقدة وخفض تعرض السكان للمخاطر. وقد جرى تحديث التقرير في سبتمبر/أيلول 2020 ليشمل تداعيات جائحة كوفيد-19.

## باء- التوقعات المتوسطة الأجل

12- واصلت منظمة الأغذية والزراعة شراكتها مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل توفير توقعات متوسطة الأجل لأسواق السلع الزراعية الرئيسية. وتضمن إصدار عام 2019 من التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة فصلاً خاصاً عن "الزراعة في أمريكا اللاتينية: الآفاق والتحديات". وبناء على إسقاطات خط الأساس الواردة في التقرير، تم وضع سيناريوهين اثنين ونشرهما. الأول عن مرض حمى الخنازير الأفريقية، وفيه استكشفت الدراسة أثر الوباء على إنتاج لحوم الخنزير واستهلاكها وأسعارها وتجارها، فضلاً عن أسواق الأعلاف والمصادر البديلة للبروتينات المعدّة للاستهلاك البشري والتأثيرات الممكنة على نقص التغذية وغازات الدفيئة. أما السيناريو الثاني فكان عن الأمن الغذائي والتجارة في ظل تحديات تغير المناخ للدول العربية وأجري بالتعاون مع مكتب المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

13- وأطلق في يوليو/تموز إصدار عام 2020 من التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، ووفّر إسقاطات رئيسية شاملة لخط الأساس حتى عام 2029. وتميّز الإصدار الجديد بالابتكار من خلال الاستعاضة عن الفصل الخاص بستة ملخصات إقليمية، تتضمن تفاصيل الاتجاهات المتوسطة الأجل وتداعياتها على أقاليم منظمة الأغذية والزراعة. كذلك صدرت نسخة موسعة من التوقعات الإقليمية لأوروبا وآسيا الوسطى بالتعاون مع مكتب المنظمة الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى. وأجريت دراسات متابعة عن وقع جائحة كوفيد-19 على أسواق الأغذية والزراعة العالمية، كما أُجري تحديث لتحليل السيناريو الخاص بحمى الخنازير الأفريقية لعام 2019. واستمرت جهود البحث والتطوير لنموذج Aglink-Cosimo وأدواته التكميلية لضمان إبقاء قدرات النمذجة محدّثة.

## جيم- السياسات والاتفاقات التجارية

14- أطلقت المنظمة حصتي تعلم إلكتروني عن بُعد لتعزيز قدرات البلدان في مجال تجارة المنتجات الزراعية. وتهدف الحصّة الأولى عن "الزراعة في اتفاقات التجارة الدولية"، إلى دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنمية قدراتها على اتخاذ القرارات المناسبة بشأن السياسات والاستثمارات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الزراعية بموجب أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الإقليمية. أما الحصّة الثانية فتتناول "التجارة والأمن الغذائي والتغذية"، وتهدف إلى تمكين القدرات المؤسسية القطرية في مجال صياغة وتنفيذ سياسات تجارية مفضية إلى تحقيق الأمن الغذائي. وكل من الحصتين متاح ضمن [أكاديمية التعلّم الإلكتروني](#) التي توفرها المنظمة.

15- وواصلت المنظمة دعم شبكة الخبراء في تجارة المنتجات الزراعية في أوروبا وآسيا الوسطى من خلال المبادرة الإقليمية حول تجارة المنتجات الزراعية والغذائية وتكامل الأسواق. وقد نظمت الشبكة فعاليات مختلفة على المستويين القطري والإقليمي، إلى جانب اجتماعاتها الإقليمية السنوية، لتيسير توليد وتبادل المعارف المتعلقة بتجارة المنتجات الزراعية وبسياسة التجارة الزراعية، بما في ذلك الاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف. وفي عام 2019، أنشئت في أفريقيا شبكة ممارسي السياسات التجارية الزراعية ضمن مركز التدريب على السياسات التجارية في أفريقيا، بهدف تيسير التعاون

عبر القطاعات والبلدان بشأن مسائل السياسات الناشئة. وفي أوروبا وآسيا الوسطى، دعمت المنظمة ستة بلدان (أذربيجان وأرمينيا وبيلاروس وجورجيا وقيرغيزستان وجمهورية مولدوفا) من أجل رصد السياسات الزراعية. وأجريت دراسة تجريبية لقياس التشوهات السياسية في القطاع الزراعي. وفي عام 2020، جرى توسيع نطاق الدراسة لتشمل طاجيكستان وأوزبكستان.

16- ودعمت المنظمة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، منظمة التجارة العالمية لتنظيم المنتدى الدولي بشأن سلامة الأغذية والتجارة، الذي عُقد في جنيف يومي 23 و24 أبريل/نيسان 2019. وناقش المنتدى، الذي حضره 600 مشارك، العلاقات القائمة بين التجارة وسلامة الأغذية، مبرزاً أهمية التكنولوجيات الرقمية والحاجة إلى الشراكات والتنسيق الدولي، فضلاً عن الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه الدستور الغذائي في مجال التجارة وسلامة الأغذية. وعقب هذا الحدث، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية بياناً مشتركاً<sup>2</sup> أكدت فيه على ضرورة أن تتكيف اللوائح التنظيمية لسلامة الأغذية باستمرار مع الاحتياجات المتغيرة، والدور الحاسم الذي يقوم به الدستور الغذائي في حماية صحة المستهلكين والنهوض بممارسات التجارة العادلة، وأهمية مواءمة اللوائح التنظيمية الوطنية لسلامة الأغذية مع معايير الدستور الغذائي. ودعت المنظمات الثلاث إلى مزيد من الدعم لتنمية القدرات لتمكين السكان المحرومين والمعرضين للمخاطر من الاستفادة من التقدم التكنولوجي والتجارة.

17- وفي عام 2020، نشرت المنظمة تقريرين يتعلقان بتجارة المنتجات الزراعية. تناول أولهما مسألة مواءمة الحدود القصوى لمستويات مخلفات المبيدات مع معايير الدستور الغذائي وأثر مستويات المواءمة المختلفة على التجارة. وعُرضت هذه الدراسة في إطار حدث افتراضي عُقد على هامش اجتماع لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية التابعة لمنظمة التجارة العالمية في نوفمبر/تشرين الثاني 2020. أما التقرير الثاني، وهو عن التجارة وهدف التنمية المستدامة 2، فناقش المقايضات بين الأهداف السياسية المختلفة وحدد السبل الممكنة لمعالجتها. وقد أُطلق هذا التقرير ضمن حدث افتراضي في مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول 2020، بمشاركة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة والبروفيسور Jeffrey Sachs، مدير مركز التنمية المستدامة في جامعة كولومبيا.

#### دال - سلاسل القيمة العالمية المسؤولة

18- دعمت منظمة الأغذية والزراعة تطوير سلاسل القيمة الزراعية المسؤولة من خلال أنشطة مختلفة، بما في ذلك مشروع تجريبي نُقِّد بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد اختُتم المشروع بنجاح بنودة نهائية لأصحاب المصلحة المتعددين في نهاية عام 2019. وبالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أعدت المنظمة برنامجاً مشتركاً لتنفيذ توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي-منظمة الأغذية والزراعة بشأن الاستثمارات المسؤولة في سلاسل الإمداد الزراعي على مدى الفترة 2020-2022 ومجموعةً من الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك وثيقة عن الروابط بين هذه التوجيهات وأهداف التنمية المستدامة. والتوجيهات متاحة الآن بـ 12 لغة، بما في ذلك جميع لغات الأمم المتحدة. وقد أعدت المنظمة اقتراح مشروع كبير حول سلاسل القيمة المسؤولة للفواكه الاستوائية وباشرت تنفيذ المشروع في عام 2020 رغم الاختلالات التي تسببت بها جائحة كوفيد-19. وشملت الأنشطة

<sup>2</sup> يمكن الاطلاع على البيان المشترك على الرابط:

[https://www.who.int/docs/default-source/resources/joint-statement.pdf?sfvrsn=61b890c4\\_16](https://www.who.int/docs/default-source/resources/joint-statement.pdf?sfvrsn=61b890c4_16)

تحليل سلاسل القيمة وتحديد أصحاب المصلحة وإصدار ملخصات وصفحات على الإنترنت ومناقشة أنشطة التعاون الممكنة مع الشركاء في المشروع.

19- وفي عامي 2019 و2020، عقدت المنظمة حلقات دراسية وندوات عبر الإنترنت عن المساواة بين الجنسين في سلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك عن الآثار المحددة لجائحة كوفيد-19 على العمليات. ووضعت خطوطاً توجيهية بشأن العمالة الآمنة للمرأة في قطاع الموز وشريط فيديو تدريبياً عن هذا الموضوع. كما دعمت المنظمة البلدان في مجال الاستثمار المسؤول في الزراعة من خلال تقديم المشورة الفنية وتيسير الحوار. وتشمل الأمثلة على الأنشطة إطلاق منتدى على الإنترنت، وعقد حلقات عمل، وإصدار ملخصات لدعم قيام النساء والشباب بالاستثمار في الزراعة في غانا. وفي عام 2019، عقدت المنظمة حلقة عمل عن قيام الشباب بالاستثمار المسؤول في الزراعة في تونس. كما دعمت إطلاق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا شبكة البرلمانيين بشأن المساواة بين الجنسين والاستثمارات في الزراعة والأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، نشرت المنظمة معلومات عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة في مختلف أنحاء العالم، من خلال تقارير ونشرات إلكترونية وصفحات إلكترونية وحلقات عمل وحلقات دراسية. وفي عام 2020، أصدرت المنظمة ملخصاً عن السياسات الخاصة بجائحة كوفيد-19 والاستثمارات المسؤولة والسلوك التجاري في سلاسل القيمة الزراعية.

20- وواصلت المنظمة دعم سبل كسب العيش للعاملين في قطاع تصدير الموز من خلال تعزيز السياسات العامة وبناء القدرات في مجال الصحة المهنية والسلامة المهنية. وشملت الأنشطة دعم وضع أدلة لتنمية القدرات في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وتشجيع البحوث والمناقشات بين أصحاب المصلحة المتعددين حول الأجور المعيشية لعمال المزارع في إطار المنتدى العالمي للموز. كما قامت المنظمة أيضاً بإعداد أشرطة فيديو تدريبية للنهوض بحماية العمال من مخاطر جائحة كوفيد-19 وغيرها من المخاطر المتصلة بالعمل. وبالإضافة إلى ذلك، طورت المنظمة موقعاً إلكترونيًا للشبكة العالمية عن مرض ذبول الموز الفطري من النوع الاستوائي وأعدت 17 وثيقة توعية. ولمكافحة تغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية، وضعت المنظمة أداة على الإنترنت لمساعدة منتجي الموز على قياس البصمات الكربونية والمائية وعقدت تدريباً عليها في أربعة من بلدان أمريكا اللاتينية.

## هاء- الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع

21- عُقد الاجتماع المشترك للدورة الأربعين للجماعة الحكومية الدولية المعنية بالألياف الصلبة والدورة الثانية والأربعين للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالجوت والتيل والألياف المماثلة في بيجين، جمهورية الصين الشعبية، في أكتوبر/تشرين الأول 2019. واستعرض الاجتماع المشترك الوضع الراهن للأسواق والتوقعات المتوسطة الأجل. وتباحث في اتجاهات الأسعار للسيزال والأبাকা والجوت والتيل. وشملت البنود الأخرى التي جرى فحصها: (1) اتجاهات وآثار السياسة الناشئة المضادة للأكياس البلاستيكية التقليدية والفرص الممكنة؛ (2) وتقرير عن صناعة الجوت الهندية وروابطها مع سلسلة القيمة العالمية؛ (3) وخطة العمل المستقبلية للجماعات الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة وفي ما يتعلق بالجوت والتيل والألياف المماثلة. وكان أحد القرارات الرئيسية للاجتماع المشترك إنشاء فريق مهام لوضع خطة عمل توجه شغل الجماعات الحكومية الدولية.

22- وكان قد عُقد في روما في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 اجتماع مشترك بين الدورتين للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة والجماعة الحكومية المختصة بالجوت والتيل والألياف المماثلة، تباحث في التقدم الذي أحرزته

مجموعات العمل وعملها في المستقبل وفي المسائل والتحديات المتعلقة برعاية الشراكات الاستراتيجية وتمتين التمويل المستدام لصناعة الألياف الطبيعية. وعلى نحو مشابه، عُقد ما بين الدورتين اجتماع للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي في سوتشي، الاتحاد الروسي، في يونيو/حزيران 2019. وكان الهدف الرئيسي للاجتماع تقييم التقدم الذي أحرزته مجموعات العمل والتماس توجيهات الجماعة الحكومية الدولية في ما يتعلق بخطة عمل هذه المجموعات. وعقدت الأمانة حلقة عمل حول نموذج منظمة الأغذية والزراعة للشاي الذي يوفر إسقاطات متوسطة الأجل للعرض والطلب العالميين على الشاي. وقد رشّحت البلدان المعنية جهات اتصال معنية بالإحصاءات لتوفير التدريب على كيفية مساهمة هذه الجهات وعلى استخدام الأدوات المختلفة التي أتاحها الأمانة لإصدار توقعات متوسطة الأجل للشاي.

23- وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة في إطار عمل الجماعة الدولية المختصة بالشاي والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالجوت والتيل والألياف المماثلة وتلك المختصة بالألياف الصلبة، اعتمدت اللجنة الثانية للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين اثنين؛ أنشأ أولهما الاحتفال كل سنة بيوم دولي للشاي في 21 مايو/أيار، وكان ثانيهما القرار بشأن "الألياف النباتية الطبيعية والتنمية المستدامة".

24- واحتُفل بأول يوم دولي للشاي في 21 مايو/أيار 2020 من خلال حدث افتراضي رفيع المستوى جمع معاً أكبر البلدان المصدرة والمستوردة للشاي في العالم، فضلاً عن البلدان المنتجة الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين. وتخللت الحدث كلمة رئيسية ألقاها المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

### واو- دعم عمليات الحوكمة الدولية

25- واصلت منظمة الأغذية والزراعة دعمها لعمليات الحوكمة الدولية، لا سيما تلك التي تجري تحت رعاية مجموعة العشرين ومجموعة السبعة. وتحت رئاسة جمهورية الأرجنتين لمجموعة العشرين، شاركت المنظمة في عام 2018 في اجتماع وزراء الزراعة في مجموعة العشرين. ودعمت المنظمة أعمال مندوبي الزراعة في مجموعة العشرين ومجموعة العمل المعنية بالتنمية لدى مجموعة العشرين من خلال تقرير في بعنوان "الأمن الغذائي والتغذية: التحديات التي تواجه الزراعة والإمكانات الخفية للتربة". وقدم التقرير تحليلات وتوصيات سياساتية بشأن الإجراءات التي تعزز الأمن الغذائي العالمي.

26- وفي عام 2019، تحت رئاسة اليابان لمجموعة العشرين، شاركت المنظمة في اجتماعات مندوبي الزراعة في مجموعة العشرين وقدمت مدخلات فنية وقدمت الدعم لمداورات الأعضاء المفضية إلى اجتماع وزراء الزراعة في مجموعة العشرين. وبالتعاون مع منظمات دولية أخرى، وبطلب من الرئاسة اليابانية لمجموعة العشرين، أعدت المنظمة مذكرة فنية حول "النظم الزراعية والغذائية المستدامة والمنتجة والقادرة على الصمود: سلاسل القيمة، ورأس المال البشري، وخطة عام 2030" لدعم المباحثات التي تجريها الدول الأعضاء في مجموعة العشرين بشأن التوصيات السياسية والإجراءات التي تعزز الأمن الغذائي.

27- وفي عام 2020، دعمت المنظمة عملية مجموعة العشرين برئاسة المملكة العربية السعودية، فقدمت مدخلات معرفية ومشورة سياساتية قائمة على الأدلة لتوجيه مداورات أعضاء مجموعة العشرين في مختلف مسارات عمل المجموعة، بما في ذلك الزراعة والمياه والبيئة وإدارة المناخ. كذلك قدمت المنظمة دعماً فنياً كبيراً لتطوير مبادرات مجموعة العشرين، مثل بيان الرياض لمجموعة العشرين لتعزيز تنفيذ الاستثمار المسؤول في نظم الزراعة والأغذية والمبادرة العالمية للحد من تدهور الأراضي وتعزيز الحفاظ على الموائل الأرضية. وشاركت المنظمة في مؤتمر القمة الاستثنائي لقادة مجموعة العشرين

حول جائحة كوفيد-19 (26 مارس/آذار 2020)، والاجتماع الاستثنائي لوزراء الزراعة في مجموعة العشرين (21 أبريل/نيسان 2020)، واجتماع وزراء الزراعة والمياه لمجموعة العشرين (12 سبتمبر/أيلول 2020) ومؤتمر القمة لقادة مجموعة العشرين (21-22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020).

## زاي- حالة أسواق السلع الزراعية

28- أُطلق في 23 سبتمبر/أيلول 2020 إصدار عام 2020 من التقرير الرئيسي عن حالة أسواق السلع الزراعية، وتناول موضوع "الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية وأصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية" وركز على كيفية مساهمة الأسواق في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويقدم التقرير تحليلاً مفصلاً للاتجاهات العالمية الرئيسية في أسواق المنتجات الزراعية والغذائية وتجارتها، فضلاً عن تطور سلاسل القيمة العالمية، بغية تحديد كيفية جني مكاسب اقتصادية وبيئية واجتماعية وتحفيز التنمية الاقتصادية الشاملة، وبذلك يقدم التقرير مساهمة هامة في النقاش الدائر حول كيفية مساهمة الأسواق في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع وفي التنمية المستدامة. ويبحث التقرير السياسات والآليات المبتكرة والابتكارات الرقمية التي يمكن أن تعزز مشاركة البلدان النامية وأصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق وسلاسل القيمة العالمية، كما يبحث في الاستجابات السياساتية لمعالجة آثار جائحة كوفيد-19 على سلاسل القيمة الغذائية على كل من المستويين الوطني والعالمي.

## ثالثاً- الاتجاهات والتطورات العالمية المتعلقة بالأسواق والتجارة السلعية

### ألف- عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

29- في سبتمبر/أيلول 2015، اعتمد رؤساء الدول والحكومات خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتمثل أهداف التنمية المستدامة الـ 17 الواردة في خطة عام 2030 والمقاصد الـ 169 الداعمة لها إطاراً إنمائياً جديداً طموحاً للغاية وعلمي المنحى يُدرج جميع جوانب الاستدامة ويُدرك الروابط القائمة بينها. وفي حين يجري إحراز بعض التقدم في العديد من المجالات، إلا أنه ليس بالسرعة والنطاق المطلوبين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

30- وإذ لم يعد يفصلنا عن عام 2030 سوى أقل من عشر سنوات، دعت قمة أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر/أيلول 2019 إلى **عقد عمل** وتنفيذ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، متعهداً بحشد التمويل وتعزيز التنفيذ الوطني والنهوض بالمؤسسات لبلوغ الأهداف بحلول الموعد المحدد، أي عام 2030، من دون ترك أحد خلف الركب. وأقرت القمة بأن أوجه التعرض للمخاطر مرتفعة فيما الحرمان على اتساع، مشيرة إلى جملة أمور من بينها زيادة الجوع واللامساواة في الثروة والدخل والفرص ضمن البلدان وفي ما بينها. وفي هذا السياق، يتطلب عقد العمل تسريع الحلول المستدامة لمواجهة أكبر التحديات التي يواجهها العالم وحشد طاقات الجميع في كل مكان.

31- وفي مؤتمر القمة، دعا **الأمين العام للأمم المتحدة** جميع قطاعات المجتمع إلى التأهب لعقد من العمل على ثلاثة مستويات: **عمل عالمي** لتأمين قيادة أعظم والمزيد من الموارد وحلولاً أذكى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ و**عمل محلي** يشمل التحولات اللازمة في السياسات والميزانيات والمؤسسات والأطر التنظيمية للحكومات والمدن والسلطات المحلية؛ و**عمل شعبي** يقوم به جميع أصحاب المصلحة لتوليد حركة لا يمكن وقفها تدفع باتجاه التحولات المطلوبة.



## باء- جائحة كوفيد-19

32- أثارت جائحة كوفيد-19 وانتشارها غير المسبوق وآثارها العالمية مخاوف بشأن ضمان الأمن الغذائي وسلامة الأغذية في مختلف أنحاء العالم، ولا تزال من أكثر المسائل التي تقوّض الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إلحاحًا. كما أدى الانكماش الاقتصادي العالمي الذي أعقب الجائحة إلى انخفاضات ذات شأن في الدخل وفي الإنفاق على الاستهلاك أثرت أيضًا على الطلب على الأغذية.

33- وقد تفشت جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية العالمية التي رافقتها في فترة ازداد فيها عدد من يعانون انعدام الأمن الغذائي في أنحاء العالم على مدى السنوات الأربع الماضية، إذ يقدر أن ما يقرب من 690 مليون شخص في العالم (8.9 في المائة من سكان العالم) كانوا يعانون نقص التغذية في عام 2019. وتتأثر البلدان النامية بالجائحة بشدة، ويمكن أن تؤثر الخسائر في الدخل تأثيرًا كبيرًا على إمكانية الحصول على الغذاء، مع وجود خطر حقيقي في أن يرتفع انعدام الأمن الغذائي ارتفاعًا سريعًا. ويُظهر تحليل قامت به المنظمة أن الجائحة يمكن أن تضيف ما بين 83 و132 مليون شخص إلى صفوف من يعانون نقص التغذية، تبعًا لسيناريو النمو الاقتصادي.

34- بينما أثبتت أسواق المنتجات الزراعية وتجارها قدرتها على الصمود إلى حدٍ ما، كشفت جائحة كوفيد-19 هشاشة النظم الزراعية والغذائية لدينا. وبالإضافة إلى الاختلالات في سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية، فإن الوضع الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 سيظل يؤثر على الناس في جميع أنحاء العالم، مما يحدّ من قدرتهم على تحمل تكاليف الغذاء المغذي والصحي، لا سيما في أكثر المجتمعات المحلية عرضة للمخاطر. وسيتوقف الحجم والتأثيرات على سرعة التعافي من الركود. وقد توقع صندوق النقد الدولي في يناير/كانون الثاني 2021 أنه بعد انكماش بلغ 3.5 في المائة في عام 2020، سينمو الاقتصاد العالمي 5.5 في المائة في عام 2021 و4.2 في المائة في عام 2022، لكن من المتوقع أن تستمر الجائحة وآثارها في إحداث افتقار إلى اليقين في الأسواق خلال السنوات القادمة.

## جيم- زيادة التعرض للمخاطر بسبب الكوارث والأزمات

35- تكشف التهديدات المتعددة للأمن الغذائي والتغذية وآثارها السلبية والتراكمية والروابط بين الصدمات والفقر والجوع هشاشة النظم الزراعية والغذائية وانكشافها على مخاطر الكوارث والأزمات وتعرضها لها. ويتزايد تعرض الناس في جميع أنحاء العالم للمخاطر والأزمات الطبيعية - من الكوارث الطبيعية والأوبئة إلى النزاعات وصددمات السوق وتقلّب الأسعار والأزمات الممتدة. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذه التهديدات والتحديات. ولا تترتب عن الكوارث والأزمات آثار قصيرة الأجل فحسب، بل إنها توهن أيضًا سبل عيش ومكاسب إنمائية استغرق بناؤها سنوات. فمثلًا، كثيرًا ما تعاني الزراعة عواقب طويلة الأمد ومتعددة الجوانب مثل فقدان الماشية وتدمير البنية التحتية والأصول. وفي أنحاء العالم، يعتمد ما يقدر بنحو 75 في المائة من الفقراء والجياع في حياتهم على الزراعة والموارد الطبيعية. وعادة ما تكون هذه الفئات هي الأشد تضررًا من الصدمات.

36- وإن قدرة البلدان والمجتمع الدولي على العمل في مواجهة المخاطر المتزايدة وحالات الافتقار إلى اليقين سمة مميزة لتحقيق القدرة على الصمود والاستدامة. ويعدّ التأهب تحسبًا لحالات الطوارئ أمرًا حيويًا. وينبغي أن تكون البلدان أكثر استعدادًا لمواجهة الأزمات لمنع وتخفيف آثار الصدمات على حياة وسبل عيش شعوبها. وإن تطوير ثقافة رصد وتقييم آثار الكوارث جزء لا يتجزأ من تعزيز فعالية سياسات وإجراءات الحدّ من الكوارث وخفض المخاطر. ومن الضروري بشكل

حيوي أن تتوفر للبلدان جميعها قدرات كافية ونظم مراقبة فعالة للإنذار المبكر كي تتمكن من التصدي للمخاطر المتزايدة والصدمات المتكررة؛ غير أن بلداناً نامية كثيرة تفتقر إلى مثل هذه القدرات وتحتاج إلى الدعم.

### دال - تطوّر أنماط التجارة والاتفاقات التجارية

37- على مدى العقود الماضية، تطورت التجارة العالمية في المنتجات الغذائية والزراعية تطوراً كبيراً. فمنذ عام 1995، ازدادت بأكثر من الضعف بالقيمة الحقيقية، لكن نموها ما زال أبطأ منذ الأزمة المالية في عام 2008. وفي حين تستأثر البلدان المرتفعة الدخل بمعظم تجارة المنتجات الزراعية والغذائية، أخذت البلدان النامية والاقتصادات الناشئة تشارك بقدر أكبر في الأسواق العالمية، فأصبحت صادراتها تشكل أكثر من ثلث إجمالي هذه التجارة. وعلاوة على ذلك، تزيد التجارة ترابط العالم. وتبين التقديرات أن ثلث صادرات المنتجات الزراعية والغذائية يتم الاتجار بها ضمن سلاسل قيمة عالمية تشمل ثلاثة بلدان على الأقل. وهناك عوامل كثيرة تدفع أنماط التجارة، وهي بالتحديد النمو الاقتصادي والتغيرات السكانية والديمقراطية والتوسع الحضري والتقدم التكنولوجي والسياسات التجارية.

38- وستطرح هذه الاتجاهات عددًا من المسائل منها مثلاً: (أ) يطرح تطور سلاسل القيمة العالمية والاستخدام المتزايد للتطبيقات الرقمية في تجارة المنتجات الزراعية والغذائية مخاوف تتعلق بقوة السوق؛ (ب) ويمكن أن تسفر زيادة مشاركة البلدان الناشئة الكبيرة في تجارة المنتجات الزراعية والغذائية، في الاستيراد والتصدير على حدٍ سواء، عن تغييرات في هيكل أسواق الغذاء والزراعة العالمية وفي سير أعمالها؛ (ج) وستؤدي الشواغل المتزايدة بشأن قضايا سلامة الأغذية إلى زيادة استخدام المعايير؛ (د) وتكتسي المسائل البيئية أهمية أكبر ولذا يُرجح أن تُترجم بصمة الكربون للمنتجات إلى أنظمة خاصة بالتجارة.

39- وتعدّ الاتفاقات التجارية عاملاً هاماً بالنسبة إلى أنماط التجارة. ووفقاً لقاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، ازداد عدد اتفاقات التجارة الإقليمية السارية المفعول أكثر من ثلاثة أضعاف بين عامي 2000 و2020. ومن الأسباب الرئيسية للزيادة السريعة في عدد هذه الاتفاقات أنه يمكن إبرامها بسرعة أكبر، وأنها تميل إلى أن تؤدي إلى تكامل تجاري واقتصادي عميق. وهذا أمر هام على نحو خاص بالنظر إلى الوضع الراهن في منظمة التجارة العالمية. ففي حين أعرب العديد من أعضاء منظمة التجارة العالمية عن تأييدهم القوي للنظام التجاري المتعدد الأطراف، مذكّرين بالدور الهام الذي تضطلع به في ضمان شفافية والتجارة وكفاءتها، كثرت التساؤلات بشأن قدرتها على دفع اتفاقات تجارية جديدة وحل النزاعات الجارية. ويرجع ذلك إلى واقع أن مفاوضات جولة الدوحة لا تزال في مأزق وإلى أنه لم يعد بوسع هيئة الاستئناف النظر في الطعون بعد الآن لأنه ليس هناك في المنصب غير عضو واحد فقط من أعضاء الهيئة السبعة (وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية يجب أن ينظر في الطعون ثلاثة من أعضاء هيئة الاستئناف). ويتوقع أن يؤدي تعيين مدير عام جديد لمنظمة التجارة العالمية إلى جلب مزيد من الاهتمام والديناميكية والزخم في المفاوضات المتعددة الأطراف لدفعها قدماً.

### هاء - اهتمام متزايد بالتغذية والأنماط الغذائية الصحية

40- باتت التغذية والأنماط الغذائية الصحية تحظى باهتمام دولي كبير. ويقر الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بأهمية إنهاء جميع أشكال سوء التغذية (المقصد 2-2)، بما في ذلك هزال الأطفال وتقرّم الأطفال ونقص الوزن لدى الأطفال والوزن الزائد لدى الأطفال والنقص في المغذيات الدقيقة والوزن الزائد والسمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالتغذية، لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وفي عام 2014، اعتمد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية

إعلان روما وإطار عمله، منوّهاً بالتحدي الذي تواجهه النظم الغذائية الحالية من أجل توفير أنماط غذائية صحية. وفي أبريل/نيسان 2016، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025). ولكن رغم الالتزامات كافة، ليس العالم على المسار الصحيح لبلوغ المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالهزال والتقرّم والوزن الزائد لدى الأطفال، بحلول عام 2030، ولا يزال عبء سوء التغذية بجميع أشكاله يشكل تحديًا هائلًا يتطلب اتخاذ إجراءات ملحة.

41- وإن الأنماط الغذائية غير الصحية هي أحد الأسباب الرئيسية للأمراض غير المعدية. وليس من تركيبة موحدة يتألف منها النمط الغذائي الصحي، لا سيما وأن هذه الأنماط تختلف باختلاف المواقع الجغرافية والسن واحتياجات السكان ونوع الجنس والظروف الصحية الكامنة والأفضليات الثقافية. غير أن الأنماط الغذائية جميعها مكوّنة من أغذية يحتاجها الأفراد لعيش حياة مفعمة بالصحة: أي غذاء كافٍ ومأمون ومنوّع ومتوازن كمًا ونوعًا. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن النمط الغذائي الصحي الأدنى كلفة غير متيسر لأكثر من 3 مليارات من الناس في العالم، ويكلف خمسة أضعاف ما يكلفه نمط غذائي يلبي الاحتياجات من الطاقة الغذائية من خلال مادة نشوية أساسية فقط.

42- وتجتذب العلاقة بين تجارة الأغذية والتغذية اهتمامًا متزايدًا في كل من جدول أعمال التجارة والتنمية. ويعدّ إنهاء جميع أشكال سوء التغذية مقصدًا رئيسيًا من مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، والتجارة إحدى وسائل تنفيذه. وقد نوّه المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية بأنّ التجارة عامل رئيسي لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وبوجوب أن تفضي السياسات التجارية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية للجميع. وعلى وجه العموم، تؤثر التجارة في نتائج التغذية بشكل أساسي من خلال آثارها على توفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها (ماديًا واقتصاديًا على حدّ سواء). وبالإضافة إلى خفض أسعار الأغذية وتكاليفها على المستهلكين، تتيح التجارة توفير كميات كافية من الأغذية على مدار السنة وتزيد تنوع الأغذية المتاحة للمستهلكين، ما يسهم في تنوع الأنماط الغذائية. غير أن التجارة يمكن أن تزيد توفر الأغذية العالية التجهيز، التي تحتوي على نسبة عالية من الملح والسكر والدهون المشبعة، وفي الوقت نفسه تحقّض أسعارها. ولا يزال إظهار العلاقات السببية بين التجارة وأنماط استهلاك الأغذية والنتائج التغذوية يشكل تحديًا ويتطلب إجراء مزيد من البحوث.

## واو- التكنولوجيا الرقمية

43- يمكن أن يؤدي التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إحداث تحول جوهري في تجارة المنتجات الزراعية والقدرة التنافسية للجهات الفاعلة المختلفة ضمن سلسلة القيمة. وتولّد التكنولوجيا الرقمية فرصًا كبيرة لجمع البيانات وإدماجها وتحليلها وقد أصبحت سائدة في جميع سلاسل القيمة الزراعية، ويمكنها أن تجعل الأسواق أكثر كفاءة وشمولًا. وتساهم التطبيقات الرقمية في زيادة الشفافية وإمكانية التتبع في الأسواق وسلاسل القيمة، ما ييسر التفاعل بين البائعين والمشتريين ويحفز الابتكار والثقة ويؤدي إلى اقتصاد أقوى وفرص تجارية جديدة، لكن آثارها التحويلية الطويلة الأجل وما يتعلق بها من مخاطر تتطلب بحثًا وتحليلًا متواصلين ليصبح بالإمكان على نحو أفضل توقع آثارها المخلّة والدفع إلى تحقيق نتائج إيجابية.

44- وخلال جائحة كوفيد-19، أدركت بلدان كثيرة أن تدابير الإغلاق قد تعرقل العمليات العادية للسلطات الحكومية التي تصدر الشهادات وغيرها من التراخيص والموافقات اللازمة لواردات وصادرات المنتجات الزراعية والغذائية. واستجابة لذلك، اعتمدت بلدان عدة حلولاً رقمية، مثل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية والشهادات البيطرية

(الشهادات الإلكترونية) أو تدابير أخرى لتبسيط إجراءات ترخيص الواردات. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ بعض المناطق ممرات تتيح زيادة التشغيل الآلي وزيادة كفاءة تبادل البيانات بين السلطات الجمركية والسلطات ذات الصلة، وعلى معابر حدودية مختارة ولقائمة مختارة من المنتجات الأساسية.

45- ويمكن لمنصات أنشطة متنوعة مثل إصدار الشهادات الإلكترونية أو التجارة الإلكترونية أن تبسط وتُسرع تدفق الأغذية والمنتجات الزراعية عبر الحدود، لكنها تتطلب مهارات رقمية وبنية تحتية مناسبة ومُجهَّزة تنظيمية جديدة لضمان مكاسب الكفاءة وزيادتها. ولكن لا تزال هناك فجوة رقمية بين البلدان وضمنها. وتتطلب الفجوة الرقمية اهتمامًا، كي لا يؤدي التحول الرقمي للنظم الزراعية والغذائية إلى تحديات إضافية في البلدان النامية.

## رابعاً- المجالات ذات الأولوية في الأسواق والتجارة ضمن الإطار الاستراتيجي الجديد والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025

46- للاستجابة للتطورات والتحديات الجديدة المبيّنة أعلاه، ستبني المنظمة على البرامج والشراكات الاستراتيجية القائمة والجديدة مع المنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة. وتستند المجالات ذات الأولوية المحددة أدناه إلى الوظائف الأساسية للمنظمة وإلى التطلعات الأربعة الجديدة للمنظمة ألا وهي إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياء أفضل. كما أن أولويات العمل ستدمج، حسب الاقتضاء، نواتج وقرارات قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية الذي سيعقد في عام 2021.

### ألف- رصد وتقييم واستشراف أسواق السلع

47- ستواصل المنظمة وتُقيّم أنشطتها الأساسية المتعلقة بجمع البيانات والمعلومات عن أسواق المواد الغذائية الأساسية وتحليلها ونشرها، فضلاً عن المنتجات الاستوائية والمشروبات والمواد الخام. وستصدر بانتظام تقارير شاملة عن معلومات السوق وتنبؤات قصيرة الأجل عن الإنتاج والاستخدام والتجارة والمخزونات والأسعار، إلى جانب تحليل المسائل الآنية والمعلومات المتعلقة بآخر التطورات السياسية. وسيُنشر كل سنتين تقرير توقعات الأغذية الذي يحظى بمكانة رفيعة، مع تقارير أكثر تواتراً عن سلع أساسية محددة.

48- وسوف تكثّف المنظمة أيضاً أنشطة رصد التدفقات التجارية، بما في ذلك الصادرات والواردات حسب المصدر والوجهة، واحتساب ونشر فواتير استيراد الأغذية. وسيشمل العمل أيضاً رصد معلومات السوق المتعلقة بحالات تعطل سلاسل الإمدادات والعوائق اللوجستية العامة، لا سيما في ما يتعلق بسلاسل الإمدادات للأحجام الصغيرة التي يحتل أن تكون هشّة والتي يمكن أن تشكل خطراً على التغذية العالمية (مثل منتجات الثروة الحيوانية والفواكه والخضروات والمواد القابلة للتلف والمواد الغذائية ذات القيمة المضافة).

49- وسيواصل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية الرصد المنتظم للأسواق والإبلاغ عنه وإطلاع الأعضاء والمجتمع الدولي على الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتفادي الاستجابات السياسية السلبية وضمان أن تعمل الأسواق بشكل سليم وأن تتدفق التجارة بسلاسة. وستكون المشاورات المنتظمة مع أعضاء نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية هامة لمعالجة أوجه عدم اليقين في السوق المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وغيرها من الصدمات، مع تركيز إضافي على التماس بيانات عن السوق أكثر اكتمالاً وفي الوقت المناسب من الأعضاء.

50- وكجزء من رصدتها المنتظم لتطورات الأسعار، قامت المنظمة بتجديد مؤشر أسعار الأغذية والمؤشرات الفرعية للأسعار ذات الصلة لتحديث فترة الأساس وتوسيع تغطية السلع الأساسية والأسعار. وسيظل ذلك يمثل نشاطاً ذا أولوية للمنظمة لضمان أن تمثل مؤشرات الأسعار التطورات في الأسواق العالمية وأن تكون ملائمة للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، ستبذل جهود لتعزيز قدرة المنظمة في هذا المجال الهام من مجالات العمل، بما في ذلك عن طريق استحداث أدوات جديدة للحصول على البيانات.

51- وفي ما يتعلق بالتوقعات المتوسطة الأجل، ستواصل المنظمة وتطور تقرير التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة باعتباره المرجع العالمي للإسقاطات المتوسطة الأجل وتحليل الأسواق في القطاع الزراعي، بما في ذلك من خلال دمج معالم آثار جائحة كوفيد-19 في إطار النمذجة Aglink-Cosimo. وبالإضافة إلى ذلك، من خلال ربط هذا الإطار بمبادرة "العمل يداً بيد"، ستواصل المنظمة تقديم الدعم للأعضاء لتعزيز قدراتها في مجال التخطيط الاستراتيجي وتحليل السياسات لديها باستخدام توقعات للأسواق العالمية والإقليمية والوطنية. وستجرى دراسات محاكاة لاستكشاف أثر السيناريوهات البديلة في ما يتعلق بالاتجاهات والتطورات المستقبلية. وسيجري استكشاف المزيد من أنشطة تنمية القدرات بهدف دعم البلدان لتفعيل تعاونها واستخدامها لإطار النمذجة. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوي المنظمة عملها في مجال الإسقاطات المتوسطة الأجل للسلع غير الغذائية ذات الأهمية الكبيرة للعديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

## باء- النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة

52- سيواصل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة تركيز عمله المستقبلي على مؤسسة المنهجيات والأدوات الحاسمة الأهمية، فضلاً عن تطبيق تكنولوجيات مبتكرة بهدف تعزيز القدرات القطرية والإقليمية وتدعيمها لتوفير تحليل في الوقت المناسب عن الأزمات الغذائية الوشيكة، بما في ذلك نقص الأغذية بسبب جائحة كوفيد-19 وغيرها من الجوائح كما عن الأحداث المتعلقة بالمناخ.

53- وعلى خلفية جائحة كوفيد-19، سيجري تعزيز القدرات لرصد توفر الأغذية المحلية ومتطلبات الاستيراد في البلدان الأكثر عرضة للخطر، لا سيما في ما يتعلق بمجالات الخلل اللاحقة بسلسلة الإمدادات وإمكانية الحصول على الأغذية، فضلاً عن رصد عمل شبكات الأمان وتنبيه المجتمع الدولي إلى مشاكل الجوع المحتملة لإتاحة اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب.

54- وفي ما يتعلق بالأزمات الناجمة عن الطقس، سيواصل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التعاون مع مكتب تغير المناخ والتنوع البيولوجي والبيئة لنشر نظام مؤشر الإجهاد في الزراعة على المستوى القطري، لا سيما في البلدان ذات الأولوية التي حددتها مبادرة العمل يداً بيد بغية تمكين المؤسسات الوطنية من الكشف المبكر عن الإجهاد المائي على المحاصيل وتوجيه إجراءات التخفيف المناسبة في الوقت المناسب. وستشمل تحسينات أدوات رصد الأرض من الفضاء المتضمنة في النظام العالمي تطوير خوارزمية تقدر الاحتمال الإحصائي لحدوث جفاف طوال موسم زراعة المحاصيل. كما سيواصل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة أيضاً دعمه لتنمية قدرات البلدان.

55- وتشكل أدوات نظام مؤشرات الإجهاد الزراعي ونظام تحليل أسعار وبيانات المواد الغذائية بؤرة تركيز المساعدة الفنية التي يقدمها النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة لعدة بلدان، حيث تُستخدم نسخ قائمة بحد ذاتها ويجرى التدريب على تعزيز القدرات الوطنية في مجال رصد الزراعة والأسواق والتحليل لأغراض الإنذار المبكر. وحيثما تكون هناك حاجة إلى دعم مباشر لإجراء تقييمات مباشرة في البلدان، يخطط النظام العالمي لتعزيز المنهجيات المستخدمة أثناء البعثات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي، لا سيما من خلال زيادة استخدام صور رصد للأرض من الفضاء عالية الدقة في تقدير الغلال.

56- وستواصل المنظمة، ضمن جهودها الرامية إلى تعزيز رصد الأمن الغذائي، مشاوراتها مع المنظمات المختصة، وهي بالتحديد برنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمجلس الدولي للحبوب، بهدف وضع نظام شامل للرصد والإبلاغ عن معاملات المعونة الغذائية، بما في ذلك إمكانية إحياء النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية التابع لبرنامج الأغذية العالمي.

### جيم- تجارة الأغذية والزراعة

57- في إطار استجابة المنظمة للتحديات المتعلقة بجائحة كوفيد-19، ستدعم شعبة الأسواق والتجارة المكاتب الإقليمية والقطرية في فهم إمكانات ومخاطر "معايير سلامة التجارة والأغذية". وقد حُددت للمساعدة خمسة مجالات ذات أولوية هي: (1) تحليل تجارة المنتجات الزراعية وتقييم السياسات التجارية؛ (2) وإنشاء شبكات إقليمية؛ (3) والمساعدة في مجال تيسير التجارة؛ (4) وتوفير معلومات عن الأسواق وإنشاء نظم إنذار مبكر؛ (5) وتطوير وتعزيز القدرات الفنية في المؤسسات الوطنية والإقليمية. وقد أعدت بهذا الصدد وثائق عمل علمية وإقليمية.

58- وبالإضافة إلى استجابة منظمة الأغذية والزراعة لجائحة كوفيد-19 ودعماً لهذه الاستجابة، تقوم المنظمة مع منظمة التجارة العالمية بإعداد مذكرة تفاهم لبرنامج لتنمية القدرات يهدف إلى تمكين البلدان من الاستفادة من الفرص التجارية وتسخير الفوائد الكاملة للتجارة، بدءاً من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وسيؤدي هذا البرنامج الشامل إلى زيادة اتساق أنشطة تنمية القدرات وفعاليتها على امتداد طيف كامل من المجالات المتعلقة بالتجارة، وبذلك تجنّب تجزئة أنشطة المساعدة الفنية.

59- وسوف تساعد المنظمة الأعضاء على تعزيز قدراتهم المتعلقة باتفاقات التجارة الدولية وتعزيز فرص التصدير. وستشمل الأنشطة الرئيسية وضع تحليلات قائمة على الأدلة وتبادل المعارف وتنمية القدرات الوطنية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالتجارة في الأغذية والزراعة، بما في ذلك المفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف.

60- وإن المنظمة ملتزمة بتزويد الأعضاء بأدوات سياساتية لتحليل ورصد السياسات التجارية والزراعية وآثارها على الأمن الغذائي الوطني والنظم الغذائية. وتشارك المنظمة في تنفيذ رصد السياسات الزراعية على أساس جمع البيانات وتحليلها كمياً ونوعياً. وقد وُسع نطاق المشروع التجريبي الذي أُجري لستة بلدان في أوروبا وآسيا الوسطى ليشمل بلداناً إضافية ولتحديث البيانات والمؤشرات وتوسيع نطاق تغطية السلع. ويمكن توسيع نطاق هذا النشاط ليشمل بلداناً وأقاليم أخرى.

61- ونظراً إلى الاهتمام المتزايد بسوء التغذية والأمراض الغذائية الصحية، وبالتعاون الوثيق مع شعبة الأغذية والتغذية في المنظمة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين داخل المنظمة وخارجها، ستعمق شعبة الأسواق والتجارة عملها على

الروابط بين التجارة والتغذية. وسيتركز العمل على تجارة المنتجات الزراعية والغذائية ويسعى إلى استكمال بحث الروابط بين التجارة والتغذية من منظور اقتصادي، كما سيركز على تحليل مساهمة التجارة في الأنماط الغذائية والتغذية واستكشاف الروابط بين السياسات التجارية والتغذية، بالإضافة إلى تأثيرات أفضليات ودخل المستهلكين على التجارة الدولية.

62- وستواصل المنظمة بناء الأدلة على الابتكار والتكنولوجيا لتجارة المنتجات الزراعية والغذائية ودعم البلدان من أجل تهيئة بيئة تمكينية تساعد على التكيف مع التكنولوجيات الرقمية والاستفادة منها. ويُفترض أن تتيح هذه التقييمات لوضعي السياسات تحديد الاختناقات الممكنة، وتحفيز الاستثمارات العامة والخاصة للتغلب على هذه الاختناقات، بالإضافة إلى تحديد الفرص المتاحة لتجاوز النهج القائمة.

### دال - سلاسل القيمة العالمية المسؤولة

63- ستدعم المنظمة السلوك المسؤول في الأعمال التجارية والعناية الواجبة في سلاسل القيمة الزراعية العالمية واحترام المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، وذلك من خلال وضع برنامج عالمي لسلاسل القيمة الزراعية المسؤولة يشمل أصحاب المصلحة المتعددين، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسيروج البرنامج لاعتماد المؤسسات الخاصة في أنحاء العالم توجيهاً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة.

64- وستيسر المنظمة أيضاً مباحثات أصحاب المصلحة المتعددين في سلاسل القيمة للفواكه لإيجاد حلول مستدامة للمنتجين وغيرهم من الجهات الفاعلة المتضررة من أزمة جائحة كوفيد-19، بما في ذلك من خلال النهوض بالعناية الواجبة القائمة على تقييم المخاطر والصحة النباتية، لا سيما للسلع التي تدعم التغذية وسبل عيش المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وستدعم هذه الأنشطة مشاركة المنظمة في السنة الدولية للفواكه والخضروات في عام 2021 وفي أنشطة متابعتها.

65- وبالإضافة إلى ذلك، ستيسر المنظمة منابر أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك المنتدى العالمي للموز، بهدف: (1) النهوض بالمساواة بين الجنسين في جميع سلاسل القيمة الزراعية العالمية؛ (2) وتعزيز الصحة والسلامة المهنية والأجور المعيشية الكافية والعمل اللائق في التجارة والصناعة وسلاسل القيمة؛ (3) ودعم الجهود الرامية إلى قياس وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في التجارة. وبهذا الصدد، ستطلق المنظمة مشروعاً تجريبياً يهدف إلى النهوض بالتخفيف من آثار تغير المناخ في قطاع الموز واستكشاف استخدام تكنولوجيا سجل الحسابات الموزع كوسيلة لتميز الفواكه المزروعة زراعة مستدامة في أسواق التصدير.

66- أخيراً، ستواصل المنظمة إجراء بحوث عن آثار جائحة كوفيد-19 على سلاسل الإمدادات الزراعية وإعداد خطوط توجيهية لمساعدة الحكومات على صياغة السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى توطيد قدرة سلاسل إمداداتها على مواجهة الأوبئة والكوارث الطبيعية.

### هاء - الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع

67- تتمثل إحدى أولويات أمانة المنظمة هي إدامة وتقوية العمل على دعم السلع غير الغذائية، ولا سيما تلك التي لا تغطيها مؤسسات دولية أخرى. وسيكون دعم المنظمة الجماعات الحكومية الدولية على النحو التالي:

- (أ) خدمة الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي في دورتها المقبلة التي ستستضيفها الهند في نيودلهي خلال الربع الأخير من عام 2021. وسيشمل الدعم أيضًا القيام بأنشطة بين الدورات.
- (ب) خدمة الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالجوت والتيل والألياف المماثلة في اجتماعهما المشترك المقبل الذي ستستضيفه بنغلاديش في دكا في الربع الأخير من عام 2022. وسيشمل الدعم أيضًا القيام بأنشطة بين الدورات.
- (ج) خدمة الجماعات الحكومية الدولية الأخرى،<sup>3</sup> حسب الاقتضاء. وقد قررت لجنة مشكلات السلع خلال دورتها السبعين في عام 2014 أن الجماعات الحكومية الدولية غير تلك المذكورة أعلاه "يجب أن تجتمع فقط عند الاقتضاء".

### واو- الأنشطة الأساسية الأخرى

68- ستواصل المنظمة أنشطتها الأساسية الأخرى المتصلة بأسواق السلع وتجارة المنتجات الزراعية والحوكمة العالمية، وبالتحديد المشاركة في عمليات مجموعة العشرين ومجموعة السبعة، عبر توفير الدعم الفني والمشاركة في الاجتماعات، وإصدار مطبوعتها الرئيسية عن "حالة أسواق السلع الزراعية" التي تصدر كل سنتين. وفي عام 2021، ستقدم المنظمة الدعم لمجموعة العشرين برئاسة جمهورية إيطاليا؛ وقد بدأت بالفعل مشاورات مع الأمانة الإيطالية لمجموعة العشرين وغيرها من المنظمات الدولية، كما باشرت التحضيرات لإصدار تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022 الذي سيصدر قبل الدورة الخامسة والسبعين للجنة مشكلات السلع.

<sup>3</sup> الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالأرز، والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب، والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالبنور الزيتية والزيتون والدهون، والجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم ومنتجات الألبان، والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز والفواكه الاستوائية، والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحمضيات.